

المغرب العربي بين الوحدة والتحديات.
أ. انتصار المختار علي *
مدرسة العلوم الإنسانية ، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
AntisarBouthayyah82@gmail.com
تاريخ ارسال 2025/7/6 م تاريخ القبول 2025/8/8 م

The Arab Maghreb between unity and challenges.

A. Intisar Al-Mukhtar Ali — School of Humanities — Libyan Academy
for Higher Studies

Abstract

The Arab Maghreb Union was established as a result of strengthening the idea of economic, cultural, and political cooperation and integration within a common market among the five member states. The idea of the Maghreb Union coincided with the national liberation struggles of African peoples, and the Tangier Conference, the “Unity Conference” of 1958, was the first occasion to officially give a clear meaning to the concept of the “Maghreb Union.”

However, the Union did not last long, as it was effectively frozen in 1994 following the Marrakech hotel bombing, which was allegedly carried out by French citizens of Moroccan and Algerian origin. Afterwards, tensions resurfaced between Algeria and Morocco over the Western Sahara issue, as well as the unresolved border dispute between the two countries.

The lack of stability in the region and the growing cross-border security threats revived calls for regional cooperation. In May 2015, during the thirty-third session of the Follow-up Committee, the Foreign Ministry of the Maghreb Union declared the “need for a coordinated security policy,”

which reflects hope for some form of renewed cooperation

الملخص:

تأسس اتحاد المغرب العربي نتيجةً لتعزيز فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي والثقافي والسياسي في إطار سوق مشتركة بين الدول الخمس الأعضاء في الاتحاد. وتزامنت فكرة الاتحاد المغاربي مع نضال التحرر الوطني للشعوب الإفريقية، وكان مؤتمر طنجة مؤتمر الوحدة عام 1958 أول مناسبة لإعطاء معنى واضح لمفهوم الاتحاد المغاربي بشكل رسمي. إلا أن الاتحاد لم يدم طويلاً، حيث تم تجميده فعلياً في عام 1994م ، بعد تفجير فندق مراكش الذي قتل إن مواطنين

فرنسيين من أصول مغربية وجزائرية هم من نفذه. وبعد ذلك تجددت التوترات بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، بالإضافة إلى النزاع الحدودي بين البلدين الذي لم يُحل بعد. وأدى غياب الاستقرار في المنطقة وتزايد التهديدات الأمنية عبر الحدود إلى إحياء الدعوات للتعاون الإقليمي. في أيار/مايو 2015، خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة المتابعة، أعلنت وزارة خارجية اتحاد المغرب العربي الحاجة إلى سياسة أمنية منسقة، ما يعكس أملاً في تجدد شكل من أشكال التعاون.

المقدمة:

تُعَد فكرة اتحاد المغرب العربي نظرياً من الخطوات المهمة في التاريخ الحديث والمعاصر، وهناك عدة تساؤلات تدور كلها حول محور أساسي هو كيف جاءت فكرة اتحاد المغرب العربي؟ وكيفية تأسيسها في البلد المغرب أو ذاك، وخاصة على الصعيد التخطيطي واستراتيجي والإيديولوجية، وكيفية توظيف التنمية والاقتصاد، وكذلك على الصعيد الثقافي والفكري والأدبي، وتوضيح مسألة تأسيس فكرة اتحاد المغرب العربي، بالمعنى الأنثروبولوجي للكلمة، تحديد لحظة من لحظات تطور الوعي بالوحدة لدى أبناء المغرب العربي.

وذلك للتعاون والتكامل فيما بينهم لبناء اقتصادياتهم لذلك فإنه من الصعب على بلد بمفردها تحقيق نمو اقتصادي وتطور ثقافي واجتماعي، في عصر التكنولوجيا المتقدمة، ولا يمكن أن تحقق تقدماً للدول دون تكتل إقليمي مبني على أسس واضحة ورغبة حقيقية من قبل الدول الأعضاء التي ترغب في الاستفادة من هذا التكتل الإقليمي.

إشكالية الدراسة:

تسعي الباحثة إلى الكشف عن سياسة دول المغرب العربي، منطلقة من السؤال الآتي:

ما الدور الذي لعبه اتحاد المغرب العربي من حيث التطور الثقافي والاقتصادي لدول الأعضاء.

أهداف الدراسة:

- 1-الكشف عن طبيعة دول المغرب العربي وعلاقتهم ببعض.
- 2-توضيح مدى إسهام هذه الدول في تطوير آليات عمل اتحاد المغرب العربي.
- 3-معرفة دور اتحاد المغرب العربي.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن فترة مهمة من تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، المتمثل في اتحاد المغرب العربي، لذلك ارتأت الباحثة دراسة هذا الموضوع من حيث أهميته في الكشف عن الخطوط العامة والخاصة بطبيعة العلاقات بين دول المغرب العربي.

تمهيد:

تعد التحديات التي واجهت الدول العربية بعد الاستقلال من الناحية السياسية والاقتصادية، والفكرية، وموقف الدول العربية بعد الاستقلال وموقف الأقطار العربية من هذه التحديات التي جاءت نتيجة الهجمة الاستعمارية التي تعرض لها الوطن العربي من محيطه إلى خليجه، وهي تحديات تهدف إلى إضعاف الوجود الاستراتيجي العربي وإرادته السياسية، إضافة إلى حرمان الوطن العربي من تحقيق أهدافه وغاياته المتمثلة في التنمية الشاملة، والتحرر الوطني، والعدالة الاجتماعية والأصالة الحضارية والثقافية وإذا كانت الدول العربية قد سعت جاهدة للتغلب على هذه التحديات، إلا أن الطريق طويل، عوامل التخلف مازالت تفتك في جسد هذه الأمة، وإن الدول الاستعمارية لن تسمح لهذه الأمة بالتقدم والازدهار. إن إضعاف الوجود الاستراتيجي العربي وإرادته السياسية هدفان أساسيان من أهداف الهجمة الاستعمارية التي تعرض لها الوطن العربي في العصر الحديث وهما: (1)

1- **شد الأطراف العربية:** وذلك عن طريق السيطرة على المناطق العربية الواقعة على خطوط التماس بين الأقاليم المجاورة، واقتطاع هذه المناطق من الإقليم العربي.

2- **شد الإقليم العربي:** وذلك بإقامة حاجز بشري دخيل داخل الإقليم العربي يفصل بين أجزائه، وإقامة نظم تحول دون استمرار التفاعل بين أجزاء المجتمع العربي.

3- **تجزئة وتفتيت الإقليم العربي:** وذلك عن طريق إقامة حدود مصطنعة بين أجزاء الإقليم العربي وتدعيم الطائفية والنعرات العشائرية والعرقية والمذهبية والقومية لدى فئات داخل الإقليم، بحيث يفتت الوجود الاستراتيجي العربي إلى كيانات متفرقة، وتنقسم الروابط فيما بينها بحيث تسهل السيطرة عليه على التوالي سواء بالغزو المباشر أو بالسيطرة على مقدراته.

4- **إضعاف الإرادة السياسية:** وهو الأسلوب الرابع نشأ بأساليب سياسية واقتصادية وعسكرية عن طريق نشر قيم وتقاليد غير عربية، أو عن طريق مكافحة انتشار اللغة العربية والإسلام عن طريق افتعال تناقضات بين القومية العربية والعقائدية.

5- **التجاوز على المصالح الحيوية العربية:** خاصة موارد المياه والمواصلات البحرية، فالمياه مورد الحياة النادر في الاقليم العربي، ويجري التجاوز على موارد مائية، أو بوسائل عسكرية بالاستيلاء على موارد المياه نفسها أما التجاوز على المواصلات البحرية فعادة ما يجري بوسائل عسكرية باعتراض خطوطها. ولا سيما رغم اختلاف الوطن العربي فإنه يواجه بعد الاستقلال تحديات ستؤدي إلى تحقيق المصالح الاستعمارية إلى إعاقة كل محاولة الاتحاد أو الوحدة ومن أبرز هذه التحديات.

المشكلات الاقتصادية:

أهمها أن الاقتصاد العربي، اقتصاد بلا نظام ثابت يربطه ويؤدي إلى تكامله، والاقتصاد العربي اقتصاد تابع، أي أن المراكز التي تسيطر عليه ليست مراكز وطنية في داخل البلاد، وإنما هي مراكز أجنبية موجودة في الخارج، أي : مازال الاقتصاد العربي يسير في فلك الدول الاستعمارية.

مشكلات الأمن الغذائي: وقد شهد الاكتفاء الغذائي العربي تدهور مستمر بسبب تزايد الاستهلاك بمعدلات أكبر من معدلات تزايد الإنتاج.

مشكلات التنمية والتخلف في الوطن العربي: تعد التنمية عملية زيادة في الدخل، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من الزيادة في عدد السكان، كما أن يصاحبها تغير في الاقتصاد الوطني. (2)

المبحث الأول - فكرة اتحاد المغرب العربي:

جاءت فكرة (اتحاد المغرب العربي) نتيجة وعي أبناء شمال أفريقيا مع أوائل هذا القرن ، بوصفها مؤشراً بارزاً من مؤشرات يقظة الوعي القومي في هذه الرقعة من الوطن العربي ، وهناك ثلاثة عناصر رئيسية وراء فكرة " اتحاد المغرب العربي " ، العنصر الأول ، هو فكرة " الأمة " التي تسكن قلب كل مسلم ، بالأحرى كل عربي ، والتي تشكل الجانب الاجتماعي والسياسي لعقيدة التوحيد التي جاء بها الإسلام ، والعنصر الثاني ، هو ردّ الفعل الوطني ضد الاستعمار الفرنسي في هذه المنطقة وضد محاولات الهادفة إلى المس بالهوية الإسلامية العربية لسكانها وفصلهم عن

العالم العربي الإسلامي الذي يتخذونه إطاراً مرجعياً لمطامعهم التحريرية ، ولاسيما ضعف الوطن العربي أثناء الحرب العالمية الثانية ، وأدركوا أطماع الدول استعمارية في استغلال ثروات بلادهم ، أما العنصر الثالث، بل العالم الثالث كله ، إلى انجاز نهضة عصرية متقدمة كل هذه لحظة من لحظات تطور الوعي بالوحدة لدى الوحدة السياسية في بعض أجزاء الوطن العربي نواة الوحدة الشاملة . (3)

وهنا السؤال يطرح نفسه، كيف جاءت فكرة الوحدة بشكل عام؟
للإجابة عن هذا التساؤل : فرض الاستعمار الغربي التجزئة على الوطن العربي ، فقد قسمت البلاد إلى كيانات سياسية مما أدى إلى ضعف العربي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ، فاتخذ كل قطر لنفسه سياسة خاصة به بعيداً عن الأقطار العربية ، فضعف مواقف العرب في المحافل الدولية ، وظهروا بمظهر الدويلات الضعيفة المتنافرة التي لا تستطيع تنفيذ ما تدعيه ، فتشجع الطامعون على التهام أجزاء من الوطن العربي ، مثل تركيا لواء الاسكندرية وإيران سيطرة على جزر الإمارات العربية وإثيوبيا على اوغادين الصومالية ، واستولت أسبانيا على سبتة ومليلة واغتصب إسرائيل فلسطين ، لقد أصبحت الوحدة مطلباً قومياً ، وضرورة ملحة ، وقضية مصيرية ، لمواجهة التحديات التي أوجدها الاستعمار، والتغلب على مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي . (4)

مرحلة التأسيس:

تأسس هذا الاتحاد بتاريخ (17/2/1989م)، بمدينة مراكش بالمغرب ، وتألّف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي ، وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، من خلال التوقيع على ما يسمى بمعاهدة إنشاء " اتحاد المغرب العربي "، وقد تميزت المادة: (17) عندما أجازت لأيّ دولة إفريقية الانضمام إلى الاتحاد، وعدم حصر الانضمام في الدول العربية، شريطة موافقة الأعضاء بالإجماع. (5)

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتمظهرت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربة الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ (27/4/1958م) وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات الاستشارية للمغرب العربي، وبيان جربة الحدودي بين ليبيا وتونس، سنة (1974م)، وأخيراً اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة " زرالده "

بالجزائر، الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي العربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

أهم القادة الموقعين على إنشاء " اتحاد المغرب العربي " من ليبيا: معمر القذافي، ومن تونس: زين العابدين بن علي، ومن المغرب: الحسن الثاني، ومن الجزائر: الشاذلي بن جديد، ومن موريتانيا: معاوية ولد سيد أحمد طايح. وبذلك تم الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي في (17/2/1989م) بمدينة مراكش. (6)

المبحث الثاني - أهداف الاتحاد المغاربي:

يهدف الاتحاد المغاربي إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة منح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين والعمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها .

ومن أهم مبادئ اتحاد المغرب العربي هو تمكين وحدة الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بضعها ببعض، وتحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها المساهمة في صياغة السلام القائم على العمل والانصاف، نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، العمل على تحقيق الحرية تنقل الشخصا وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها .(7)

وتهدف هذه السياسة المشتركة المشار إليها إلى اعلان تحقيق الأغراض التالية:

1- **في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وتيق بينها يقوم على أساس الجوار.

2- **في ميدان الدفاع:** العمل على استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

3- **أما في الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برنامج وتوعية في هذا الصدد وما يضمن الاستقرار في المستويين السياسي والاقتصادي. (8)

4- **في الميدان الثقافي:** إقامة تعاون بين الدول الأعضاء بهدف تطور تنمية التعليم في كافة مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام ، والعمل على تحقيق هذه الأهداف خصوصاً تبادل الأستاذة والطلبة وإنشاء

مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء . (9)

5- **وفي ميدان التربية والثقافة:** تشكل مجلساً تأسيساً أعلى يعمل بواسطة التخطيط العملي.

- توحيد التعليم حسب المراحل الزمنية من الابتدائي إلى العالي وتكون الوزارت المعنية لكل الأقطار تمثل وزارات التنسيق.

- العمل بنفس الأسلوب في ميدان الثقافي.

- توحيد وسائل الإعلام خاصة الإذاعات وقوات "المغرب العربي الكبير" أو دول "اتحاد المغرب العربي". (10)

المبحث الثالث - مرحلة تكوين الاتحاد المغرب العربي:

مجلس الرئاسة : يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد وتكون رئاسة المجلس مدة سنة ، وبالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء، ويعقد دوراته في كل سنة وتصدر قراراته بأجماع أعضائه.

مجلس وزارة الخارجية: ويتكون من المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد ويتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة ودراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة .

لجنة المتابعة : تتكون من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته لمتابعة شؤون الاتحاد وقضاياها ، والاهتمام بقرارات الاتحاد وجهاز تنشيط العمل الوحدوي.

اللجان الوزارية المتخصصة :

لجنة الامن الغذائي : تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية - المياه - الغابات - الصناعات الفلاحية الغذائية - استصلاح الأراضي - الصيد البحري - تجارة المواد الغذائية - ومؤسسات الدعم الفلاحي .

لجنة الاقتصاد والمالية: تهتم بميادين التخطيط - الطاقة - المعادن - التجارة - الصناعة - السياحة - المالية - الجمارك والمصارف وتمويل الاستثمار - الخدمات الصناعية التقليدية . (11)

لجنة البنية الأساسية : تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية ، الإسكان والعمران- النقل والمواصلات والبريد.

لجنة الموارد البشرية : تهتم بمجالات التعليم – الثقافة الإعلام – التكوين – البحث العلمي – الشؤون الاجتماعية – التشغيل – الرياضة – الشبيبة – الصحة – العدل – الإقامة وتنقل الأشخاص – شؤون الجالية المغربية .

الأمانة العامة : مقرها في الرباط عاصمة المغرب.

مجلس الشورى : يتكون من (30) عضواً عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة ، ويعقد دورة كل سنة إضافة إلى دورات استثنائية من مجلس الرئاسة ويرفع مجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه ، ومقره بجزائر .

الهيئة القضائية : تتألف من قاضيين عن كل دولة وتعينها الدولة المعنية لمدة ست سنوات ، ويجدد كل ثلاثة سنوات ، يختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو أحد دول الأطراف في النزاع ومقرها في نواكشوط في موريتانيا .(12)

أكاديمية المغربية للعلوم : تهدف هذه الأكاديمية إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي ، والتكوين العالي في البلدان الأجنبية ، وتطبيق بحث علمي تكنولوجي مركز على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد والحد من هجرة الأدمغة المغربية إلى البلدان الأجنبية ، ومقرها طرابلس – ليبيا .(13)

الجامعة المغربية : تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي ، ومقرها بطرابلس ليبيا .

المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية : نشأ بناء على اتفاقية بين دول الاتحاد بتاريخ (1991/3/10م) يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغربي مترابط ، وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغربية وكذلك في تشجيع رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجودة الاقتصادية ومقره بتونس .(14)

المبحث الرابع - التحديات التي واجهت اتحاد المغرب العربي

قام الاتحاد المغربي أساساً على توافق الإرادة السياسية بين زعمائه ، رغم أهمية أبعاده الاقتصادية والأمنية ، يظل رهينا لطبيعة مدخله السياسي ، ولا سيما أن

الشكوك المتبادلة كانت سبباً في إعاقة انطلاق مشروع المغرب العربي في صورته المؤسسية وأن هذه الشكوك ما كانت لتنتهي بمجرد التوقيع على اتفاقية الاتحاد. وتظهر على المستوى السياسي بعض المشكلات والتحديات التي يمكن تحديد أبرزها.

أولاً - التحدي الديمقراطي: عانت السياسة العربية من غياب الديمقراطية في الدول العربية مدخلاً أساسياً للمشكلات التي اعترضت بناء وتطور الدول المغربية والعربية بشكل عام ، العمل المشترك ، حيث صار سبباً للتدخلات المتبادلة في الشؤون الداخلية .

فقد بدأت فكرة الديمقراطية تضغط على ضمير الإنسان المثقف المغاربي والعربي بصفة عامة منذ نهاية السبعينات ، كحقيقة يجب أن تدخل إلى حياة المواطن في هذه المنطقة من العالم .

فرغم الإصلاحات الديمقراطية التي ادخلتها أغلبية الأقطار المغربية في الثمانينيات فإن هذه الإصلاحات لا يمكن بأي حال وصفها بأنها ديمقراطية والتحديات التي واجهت هذه التجربة. (14)

أ- التطرف الديني: يشهد المغرب العربي نمو ظاهرتين سياسيتين بارزتين ليسيطران على الأحداث.

1-هي تعاضم النضالات من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية.

2-تزايد نفوذ وتأثير التيار الأصولي وتوظيف الدين في الحياة العامة. (15)

ومن هنا تبرز لنا تفسيرات التطرف الديني:

فشل التيارات الإيديولوجية، وأزمة الهوية، تناقضات ممارسة الأنظمة، الازمة الاقتصادية، سيطرة فكرة الحرب الواحد، بقايا الأنظمة العسكرية، مؤسسية الدولة.

(16)

مشكلة الصحراء الغربية: لم يعرف المغرب العربي الحديث مشكلة أكثر تعقيداً، أو خطورة من مشكلة الصحراء الغربية، لم تدخل حكومات ما بعد الاستقلال في استنزاف متبادل مثلها، منذ حروب التحرير إلى اليوم، وهناك مواقف ومصالح الأطراف في قضية الصحراء الغربية.

وتنقسم هذه المصالح إلى داخلية، وهي الأقطار المحاذية لإقليم الصحراء الغربية، وفي أغلبها ترتبط بحقوق تاريخية ودعوات تتعلق بالأراضي، وخارجية تتصل أساساً بالاستراتيجيات الدولية والنفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري.

وكذلك مصالح الأطراف الأجنبية في الصحراء الغربية مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في تفجير المنطقة من خلال صراع الصحراء الغربية. (17)

كانت الصحراء المغربية تحت الاحتلال الأسباني إلى أن تم إجلاء القوات الإسبانية عنها عام (1976م) من هيئة الأمم المتحدة الذي منح سكان المنطقة حق تقرير المصير، ولكن المغرب وموريتانيا اتفقتا على تقسيم المنطقة بينهما بعد الجلاء فحلت القوات المغربية والموريتانية محل القوات الأسبانية لم يقبل سكان الصحراء بتقسيم بلادهم بين المغرب وموريتانيا بتشجيع من الجزائر فقامت ثورة البوليساريو مطالبة باستقلال في عام (1976م).

واستمرت هذه الثورة إلى أن تم الاتفاق في هيئة الامم على إعطاء السكان حق تقرير المصير عام (1991م) فتأجل الاستفتاء مرات عديدة لتوضيح مفهوم من يحق له المشاركة فيه وتقرر عام (1995م) أن تبقى بعثة الامم المتحدة في المنطقة لوضع كشف الناخبين في مطلع (1996م)، ومن تم إجراء الاستفتاء. (18)

موقف موريتانيا من قضية الصحراء العربية: موريتانيا المركز الأكثر استقبالا لسلبات الصراع والطرف الأكثر استعدادا للانهيال مما يجب ملاحظته هو أن موريتانيا قد أخطأت في حساباتها عن دخولها في قضية الصحراء الغربية.

موقف الجزائر إلى جانب البوليزاريو: ونتيجة دعم وضغط أطراف أجنبية لإغراق المنطقة في دوامة من الحروب والصراعات لا تعرف نهاية .

ولذلك نجد موقف الجزائر من قضية الصحراء العربية تعتبر الجزائر دولة لها وزن في المنطقة ، لا ترفض " مغربية الصحراء " وتشترط أن يتم ذلك عن طريق الاستفتاء وأن يترك للشعب الصحراوي حق تقرير المصير. (19)

موقف المغرب من قضية الصحراء الغربية: يستند الموقف المغربي في عمقه على حق التاريخي في قضية الصحراء ، بأنها جزء من أراضيه .

موقف جبهة البوليزاريو وضعها الراهن : كان الإعلان رسمياً عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في (1976/2/27م) في مدينة بئر الحلو الغربية من الحدود الموريتانية والعمل على استقلال الشعب الصحراوي .

اما موقف الاتحاد بشكل عام : فإنه لم يحقق شيئاً في هذه القضية في المستوى السياسي في الفترة الماضية ، وتكاد تفقد الأمل في تحقيقها نتيجة المستجدات الدولية وتغير المعطيات على أكثر من مستوى منها :

- 1- لقد تقاعمت أزمة جبهة البوليزاريو بعد انهيار الكتلة الاشتراكية ، لما كانت تشكل من دعم سواء على الصعيد المادي .
 - 2- تفجر الأحداث داخل الجزائر ، الأمر الذي جعلها تولي كامل اهتمامها بوضعها الداخلي على حساب المشكلة الصحراوية .
 - 3- لجوء كثير من تيارات جبهة البوليزاريو إلى المغرب وإعلانهم عن مغربيتهم وبيعهم للملك الحسن الثاني .
- سيطرة المغرب على الميدان عسكرياً ، وجعلت هذا الاقليم مغربياً .
- الموقف الأمريكي:** منذ أحداث (11) سبتمبر شكل الخطاب الأمريكي اتجاه المغرب العربي والتي أصبحت محل اهتمام متزايد في واشنطن.
- واهتمت دول اتحاد المغرب العربي بزيارة وليام بيرنز إلى المنطقة، 4 نوفمبر (2003م)، سبب هذا الاهتمام هو رغبة في الوصول إلى أعلى درجات التفاهم من الإدارة الأمريكية، فالهدف الاقتصادي للولايات المتحدة يتمثل في إقناع دول المغرب العربي بضرورة بناء سوق موحدة تمكن المستثمرين الأمريكيين من الاستفادة من هذا السوق الواسعة. (20)
- موقف بريطانيا من مشروع الاتحاد بشكل عام :** لم يجد هذا المشروع أي تجاوب لدى بريطانيا ومن ورائها الصهيونية، لذلك وقفت بريطانيا منه موقفاً سلبياً، وقاومته الصهيونية العالمية مقاومة عنيفة ، لأنه يتعارض مخططاتها في فلسطين .
- علاقة اتحاد المغرب العربي بمجلس التعاون :** تميز عام (1989م)، بأنه عام التجمعات الاقليمية في الوطن العربي ، حيث نشأ تجمعات جديدة هما : مجلس التعاون العربي ، واتحاد المغرب العربي ، إضافة إلى مجلس التعاون الخليجي الذي نشأ عام (1981م) ويضم التجمعات الثلاثة (خمسة عشر) قطرًا عربيًا يعيش فيها أكثر من ثلثي سكان الوطن العربي ، (759%) من الموارد الزراعية والمعدنية فضلاً عن معظم الموارد المعدنية ورغم تزامن قيام مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي ، فإنه يلاحظ أن الأول يتقدم بسرعة أكبر ويظهر ذلك من خلال متابعة وكثافة التفاعلات التعاونية في مجلس المتحدة. (21)
- وتشابه أسلوب اتخاذ القرارات التجمعات السابقة الثلاثة ويتسم فيها جميعاً بالمركزية الشديدة باستثناء الاتحاد المغاربي الذي يصدر جميع قراراته مجلس رئاسة بالإجماع.

ومن وجهة نظري (أن محاولات الوحدة السابقة بشكل عام لم تستمر طويلاً وباءت جميعها بالفشل لأنها كانت نابعة من مصالح الحكام لتثبيت مراكزهم إثر تعرض أوضاع الوطن العربي لبعض الأحداث كالانقلابات العسكرية والخلافات بين القادة العرب وانقسام الدول العربية.

وقد أخفق اتحاد المغرب العربي في تحقيق أهدافه وفي حل القضايا منها القضية الفلسطينية والتي كانت الهدف الأساسي لقيام هذا الاتحاد وكذلك قضية ، البولازاريو في الصحراء الغربية و- ايضاً - أخفق في حل المنازعات بين الدول والحكام ، أي : الأزمات التي تعاني منها الدول العربية .

الخاتمة:

جاء اتحاد المغرب العربي نتيجة لتعزيز فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي ، والثقافي والسياسي ، في سوق مشترك بين دول الأعضاء الخمسة ، وكانت فكرة المغرب العربي قد وافقت الكفاح الوطني لشعوب أفريقيا وكان مؤتمر طنجة " مؤتمر الوحدة " سنة (1958م) المناسبة الأولى التي أعطى فيها بصورة رسمية مضمون واضح لفكرة " المغرب العربي " ومع ذلك ، فإن الاتحاد لم يدم طويلاً ، ولقد جمد الاتحاد فعلياً منذ سنة (1994م) ، نتيجة تقجير فندق مراكش ، أتهم بتنفيذه فرنسيون من أصول مغربية وجزائرية ، بعد ذلك عاد التوتر من جديد بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية وللظهور بقوه ، وكذلك قضية الحدود التي لم يتم حلها بين البلدين عدم عودة الاستقرار إلى المنطقة وتزايد التهديدات الأمنية عبر الحدود أحييت الدعوات إلى التعاون الإقليمي ، وأعلن وزارة الخارجية اتحاد المغرب العربي " الحاجة إلى سياسة أمنية منسقة في مايو (2015م) ، خلال الجلسة الثالثة والثلاثين لاجتماع لجنة المتابعة ، مما يفيد الأمل في شكل من أشكال التعاون

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادر والمراجع:

- 1- زهدي عبد المجيد سمور: تاريخ العرب المعاصر، ط2، الشركة العربية المتحدة للتسوق والتوريدات، القاهرة، (2010م)، ص: 321-322.
- 2- زهدي عبد المجيد، المرجع سابق، ص: 322-323.
- 3- محمد عابد الجابري، وحدة المغرب العربي، د-ط، مركز دراسات الوحدة العربية، (1987م)، ص: 17-18.
- 4- محمد عابد، المرجع السابق، ص: 262-289.
- 5- زهدي عبد المجيد سمور، مرجع سابق، ص: 303. 6
- 6- موقع ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، مقال حول اتحاد المغرب العربي، تاريخ الدخول، 22-11-2020م، الساعة 9 صباحاً.
- 7- مقال، مرجع سابق.
- 8- أشغال ملتقي، بناء المغرب العربي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، (1981م)، ص: 258.
- 9- أشغال الملتقي، مرجع سابق، ص: 258-256.
- 10- مقال، مرجع سابق ذكره، ص: 6.
- 11- أشغال الملتقي، مرجع سابق، ص: 258.
- 12- محمد عبد الله ولد باب احمد، اتحاد المغرب العربي الحصيله والأفاق، بحث دبلوم في العلوم السياسية، غير منشور، جامعة تونس، (1996م)، ص: 33-34.
- 13- محمد عبد الله، المرجع السابق، ص: 33-34.
- 14- محمد عبدالله، المرجع نفسه، ص: 34-35.
- 15- مقال، مرجع سابق ذكره، ص: 9. 16
- 16- سعد الدين ابراهيم، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، (1984م)، ص: 6.
- 17- مداخلة لحسان أبو قنطار، في ندوة المغرب العربي والنظام الدولي الجديد، المستقبل العربي العدد 168 فبراير (1993م)
- 18- المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر محاولة قراءة انتفاضة، أكتوبر، (1988م)، المستقبل العربي، ص: 103.
- 19- أرشيف اللجنة الشعبية للاتصالات الخارجية والتعاون الدولي عقد سنة (1995م)، قضية الصحراء الغربية، ص: 1.
- 20- زهدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 341-342.
- 21- عمر صندوق (قضية الصحراء الغربية في القانون والعلاقات الدولية، ص: 200.
- 22- عمر بوزيان، اتحاد المغرب العربي، في النظام العالمي الجديد، ملتقي حول اتحاد المغرب العربي، تونس، (1993م)، ص: 21.
- 23- مقال: الاستراتيجية الامريكية في المغرب العربي، متاح علي الرابط الإلكتروني، fswiswi swissi تاريخ الدخول، (7-1-2023م)، الساعة التاسعة صباحاً.
- 24- زهدي عبد المجيد سمور، مرجع سابق، ص: 286-287.